

الكيبوتس منذ النشأة وحتى عام 1995
"بين الإستمرارية والتغيير"

مقدمة من

عناد محمد أحمد السرخي

بكالوريوس اللغة الإنجليزية من جامعة بيت لحم، بيت لحم / فلسطين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية

مركز الدراسات الإقليمية/ برنامج الدراسات الإسرائيلية / جامعة القدس

تموز 2003

الخاتمة

ليس من السهل عرض كافة وجهات النظر التي فحصها الكثير من المهتمين في قضايا التغيير والتحول الذي يشهده الكيبوتس حالياً على أساس الأبعاد الفلسفية التي انطلق منها هؤلاء في تفسيرهم لطبيعة وجوهر هذه المتغيرات ، فيما إذا كانت متغيرات جوهرية أو إدارية ذات علاقة برعاية شؤون الحياة الجماعية . أو ربما إعادة النظر من جديد في واقع القيم الأيدولوجية وإضفاء مزيد من الثبات والمصداقية عليها بهدف مواجهة ما يسمى بالفروق الفردية بين الأعضاء داخل الجماعة بهدف ضمان المساواة الحقيقية .

القيم الأيدولوجية "التأسيسية" في الكيبوتس تركز على المساواة والعدل والتعاون والتطوع ، الذي يفترض أن يتحلى بها الأعضاء ، والتي يجب أن تمارس بشكل متساوٍ في إطار الجماعة التعاونية الاشتراكية . لكن واقع الكيبوتس كأى أقلية أو طائفة أو تنظيم ، لا بد وأن تنشأ فيه ظروف ومتغيرات لأي سبب من الأسباب ، أقل هذه الأسباب هي حقيقة تطوّر الأفكار أو تراجعها طبقاً لنجاح أو فشل المشروع أو الفكرة .

في أعقاب الأزمة الاقتصادية في الكيبوتسات ولكل الأسباب والظروف التي أحاطت بتلك الأزمة ، تولد لدى أعضاء الكيبوتس الإحساس بوجود مشكلة ربما تكون ذلك علاقة بالقيم ونظم الحياة الكيبوتسية ، كرد فعل طبيعي لمحاسبة الذات والواقع الكيبوتسي كفكرة ومشروع أيديولوجي .

لقد فتحت الأزمات التي عصفت بالكيبوتس آفاقاً للحوار والبحث من جديد في كل ما يتعلق بالكيبوتس من أجل بقائه واستمراره ، وتطور أدائه كمشروع جماعي بكل مركباته . حيث أعيد التفكير في كل شيء من جديد ، ولم يتم استحداث أي تغيير بقرار قيادة أو نخبة محدودة ، إنما من خلال البحث والدراسة واستطلاع الآراء والحوار الديمقراطي الواسع ، وإن كانت اتجاهات ذلك كله محكومة بمواقف مصلحة ووجهات نظر نخوية لنتيار أو لأخر حتى تبلورت في النهاية ثلاثة مواقف وهي :

الموقف الأول : يدعو إلى التغيير بهدف الاستمرار .

الموقف الثاني : إن إحداث أي تغيير يتطلب بالضرورة إحداث تغييرات أخرى ذات علاقة .

الموقف الثالث : فحص القيم التأسيسية على أسس منطقية .

عملياً ، لا يوجد في الأوساط الكيبوتسية أي موقف يشير إلى خيار شطب المشروع

لأن هذا النمط من الجماعية بكل

المشروع الكيبوتسي يجب أن يستمر وإن كان هذا التفاعل مرهوناً بإحداث تغييرات تعزز وجوده واستمراره ، ليكون الخيار في معاشة هذا الواقع أو تركه مرهوناً تحديداً بخيار الفرد ورغبته .

إن إرث الجماعة الكيبوتسية الذي تراكم بفعل الجهود المشتركة والمترامية للأعضاء على مدى أكثر من ثمانية عقود بكل إنجازاته وقيمه وممتلكاته هو عملياً إرث غير قابل للتوزيع والاقترام بين الأعضاء بسبب الحقوق المترامية للأعضاء على مدى عقود ، ورغم أن بعض الكيبوتسات حاولت تقسيم إرثها على الأعضاء مؤخراً إلا أن جميع هذه المحاولات فشلت بل وأثارت ضجة إعلامية واسعة ، ولا يوجد أي خيار آخر إلا الاستمرار في هذا المشروع وضمان استمراره على حساب القيم والمبادئ وإحداث تغييرات ، ونظم في نمط الحياة الاجتماعي والاقتصادي بما يكفل استمراره ونجاحه كمشروع اقتصادي جماعي .

إن إحداث تغييرات في الوسط الكيبوتسي خضع أيضاً إلى معايير مختلفة على أساس فحص مسألة التعاطي الفردي والجماعي مع القيم التأسيسية ومدى تطبيقها بروح المنطق ، الذي يبرر إلى حد بعيد ضرورة معالجة واقع تعزيز "الفردنة" لدى الأعضاء ومعالجة الفروق الفردية الناشئة بفعل تآكل القيم في الروح الجماعية والفردية لدى الأعضاء ، ومن الطبيعي أن لا يبذل الفرد الحد الأقصى من الجهد وروح التعاون والتسامح ، ولا يوجد في نفس الوقت معيار لفحص ذلك الحد ، وليس من الطبيعي في هذه الحالة أن يوازن بين المتقاعس والمبادر ، بين المجتهد والكسول ، وعلى هذه الخلفية ، وبهدف ضمان العدل والمساواة بين الأفراد ، تم تبرير الدفع المادي مقابل التمايز في الأداء والمهام والجهد الإضافي ، ورغم أن منطقاً كهذا كان يفسر سابقاً على أنه مسٌ بإحدى القيم الأساسية في الكيبوتس ، ففي الوقت الذي ما زال البعض يتمسك بمواقفه نرى أن البعض الآخر يعتقد أن هذا التغيير يحمل مضامين إيجابية ويحقق مزيداً من العدالة والمساواة لأنه عملياً أنصف المجتهد ، ومن يقدم أكثر ، مقارنة ممن هو دون هذا المستوى .

غير أنه يجب أن لا يُنظر على أن عهد التغييرات قد بدأ طفرة واحدة في أعقاب الأزمة الاقتصادية دون أية مقدمات أو بوادر . فقد طغى لعقود عدة الهدف القومي الثوري في أساسه على كافة الشوائب وكبح ظهورها وتفاعلها إلى درجة كبيرة لصالح فكرة ومشروع قومي هو عملياً أكبر أهمية من الرسالة الكيبوتسية الجماعية بقيمتها المعروفة ، وتجلّى هذا الربح بتحقيق الهدف القومي والرسالة التي حملها الكيبوتس لسنوات طويلة ، وفي أعقاب إنجاز هذا الهدف اتجه الكيبوتس نحو مرحلة الاختبار الحقيقي لمشروعه الأيديولوجي على

قطاعاتها المختلفة تحقق نجاحات مميزة على أسس رأسمالية ، وفي نفس الوقت هبط مستوى التمايز الكيبوتسي إلى مستوى الدولة . وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية بدأت أجواء التغيير تعصف بالواقع الكيبوتسي على أساس فحص الأسباب التي طالت القيم الأيديولوجية والكثير من النظم ، وعلى رأس ذلك كله وضع شأن الاقتصاد الكيبوتسي كحركة مركزية نحو معالجة واقع الأزمة ، وتخطيها على اعتبار أن الاقتصاد الكيبوتسي هو أساس العملية الجماعية على عكس وجهة النظر السابقة التي كانت تنتظر على أن مركب الحياة الجماعية الاجتماعية في الكيبوتسات هو محور وجودها واستمرارها في معادلة يمكن تفسيرها على النحو التالي :-

ما قبل الأزمة ، حيث نمط الحياة الجماعي "التعاوني الاشتراكي" ، هو بديل عن الحيلة العصرية الرأسمالية ، والعملية الاقتصادية لهذه الجماعة التعاونية الاشتراكية هو انعكاس لهذا الواقع المثالي الذي يقوم على التعاون والتسامح وروح الأخوة والشراكة بين الأعضاء . أما ما بعد الأزمة ، حيث الاقتصاد هو محور الحفاظ على الجماعة الكيبوتسية وضمن استمرارية وجودها ، ومن خلال العملية الاقتصادية يتطلع المجتمع الكيبوتسي إلى تعزيز الفهم المنطقي لقيم ومبادئ الكيبوتس بشكل يضمن حرية واستقلالية الأفراد وسعادتهم داخل الجماعة .

لقد تخلى الكيبوتس عن معظم مؤسسات التربية المشتركة التي كانت تقدم خدماتها المميزة مجاناً للوسط الكيبوتسي ، ونجحت بعض الكيبوتسات في تأسيس مؤسسات تعليمية وتربوية مميزة وتحولت إلى مؤسسات ربحية ، فهؤلاء يستقطبون من الكيبوتسات ومن الخارج أعداد كبيرة من الطلاب . في حين تحولت الدولة ميزانية التعليم إلى الكيبوتسات مباشرة ، ثم أن رياض الأطفال ودور الحضانه تحولت إلى مؤسسات ربحية ناجحة ، والعديد من مدارس الكيبوتسات أغلقت وتحول طلابها للتعليم إلى المجالس المحلية أو البلدية القريبة . كان الكيبوتس يتعامل مع الأفراد في إطار الجماعة كما لو كانوا كتلة واحدة ، بهدف خلق إطار جماعي أيديولوجي مميز داخل المجتمع والدولة ، ولكن ، في مرحلة متقدمة تخلى الكيبوتس شيئاً فشيئاً عن مؤسسات التربية المشتركة ، وبهذا تقلصت إلى حد بعيد الرؤيا الجماعية للتربية الكيبوتسية ، وما أن بدأ الكيبوتس ينزلق في معالجة الظواهر الفردية التي نشأت بفعل التمايز بين الأعضاء ، حتى تعززت الفردانية بين الأعضاء ، الذين أبدوا رغبة شديدة في التحلل من سيطرة اللجان التنظيمية والنزوع إلى الاستقلال الذاتي ، وما أن دخل الكيبوتس عهد التغيير لما سبق من أسباب وظروف حتى باتت الأنظمة والقوانين الجديدة تؤسس على قاعدة حقوق الفرد وواجباته بدلاً من حقوق الجماعة وواجباتها في إطار الكيبوتس كمشروع جماعي .

إن الاتجاه السياسي العام في الدولة يتجه نحو "الليبرلة الاقتصادية" والتخلي عن سياسة الرفاه ونهج الاقتصاد المختلط الذي يرفض دعم الدولة "للفاشلين" * في إطار المشروع الاقتصادي الحر ، الذي يعزز مكانة الأقوى والأكثر جدوى ، فالدولة تتجه نحو التخلي عن إدارة السياسة الاقتصادية لصالح السوق ، وبهذا تتراجع عمليا عن دعم المشاريع الاقتصادية الفردية والجماعية ، بدليل إفلاس آلاف المشاريع الصغيرة وإغلاق عشرات المصانع ، وبيع مؤسسات وشركات عامة للقطاع الخاص ، بما في ذلك قطاع الخدمات الذي أصبح يتحول إلى قطاع المتعهدين والمقاولين ومن ضمن ذلك التعليم والصحة ، وعلى هذا الأساس لن يستطيع الكيبوتس مواجهة هذه العاصفة ، ما لم يكن الاقتصاد الكيبوتسي هو محور المشروع الكيبوتسي وأساسه وهذا يعني عمليا ، تحول الكيبوتس إلى مشروع رأسمالي جماعي ، الأمر الذي سيؤدي إلى إحداث تغييرات أعمق مما سبق حتى الآن .

حافظ الكيبوتس حتى الآن على بيئته الجماعية في إطار المشروع الاقتصادي ودون هذا التحول سيكون الاقتصاد هو أحد الأسباب لتداعي هذه الجماعة كليا ، ورغم أن مختلف التفسيرات لمجمل التغييرات الحاصلة لا تزال تدور في محورها على روح القيم والنظم القديمة ، ومع ذلك فقد تغير نمط الحياة الكيبوتسي بمعالمة المعروفة جوهريا وغدا الكيبوتس عمليا صفة مكانية للجماعة الكيبوتسية أكثر مما هو مضمون وجوهر ، وبروح المنطق الذي يقصد به معالجة الظواهر والفروق الفردية بين الأعضاء بهدف ترسيخ العدل والمساواة ، وتحت شعار التغيير بهدف الاستمرار والنجاح ورفع المستوى المعيشي للأعضاء . وما دام الكيبوتس عمليا يرفع إدارة هذه الجماعة أو الجماعات الكيبوتسية إلى درجة لا يصل فيها الأعضاء إلى حق تقاسم موجودات الملكية الجماعية أو أرباحها ، فهو لا يزال كيبوتسا في مرافقه ومسماه ، ومتى عدل عن ذلك فهو قد انتهى كليا .

* استعمل هذا التعبير وزير المالية "بنيامين نتياهو" لدى تسلمه حقيبة الوزارة في الحكومة (2003).